وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي/ ماجستير إقتصاد

المحاضرة العاشرة:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

والسبب في ذلك هو كون معدل الاجر الحقيقي السائد غير مرن أي أن :

$(\frac{W}{\mathrm{p}})^*$ أكبر من معدل الاجر الحقيقي المرافق لحالة الاستخدام الكامل $(\frac{W}{\mathrm{p}})_1$

إن الشكل(أ) يبين التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في نفس الوقت ونقطة التوازن هي نقطة تقاطع منحنى IS ذو الانحدار السالب مع منحنى LM ذو الانحدار الموجب وتحدد مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن. أما الشكل(ب) فيبين مستويات الإنتاج (الدخل) المقابلة لمستويات التوظف ، بينما يبين الشكل(ج) التوازن في سوق العمل عند نقطة التقاء منحنى الطلب على العمال مع منحنى عرض العمال . إن الدخل Y_0 يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، بينما مستوى التوظف المقابل لدخل التوازن هو E_0 والذي لا يحقق التوازن في سوق العمل ،لأن مستوى العمالة الذي يحقق التوازن هو E_1 وبالتالي فإن البطالة الإجبارية الناتجة من القصور في الإنفاق تقدر بالمقدار $\mathrm{E}_1 - \mathrm{E}_0$.

ويمكن تطبيق عدة سياسات للوصول إلى توازن سوق العمل وتحقيق التوظف الكامل منها السياسة المالية أو النقدية التوسعية، أو ترك الأسعار مرنة وعدم التدخل فيها . فالسياسة المالية التوسعية سواء كانت زيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب تؤدي إلى إنتقال منحنى IS إلى الأعلى وإلى اليمين أما السياسة النقدية التوسعية والتي تتمثل في زيادة عرض النقود فتؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين وإلى الأسفل . وللتخلص من البطالة يكفي إنتقال منحنى LS_0 إلى منحنى LS_1 الموازي للأول والذي يمر من النقطة a وذلك بتطبيق السياسة المالية التوسعية الملائمة، أو انتقال منحنى LM_0 إلى منحنى LM_1 الموازي للأول والذي يمر بالنقطة b عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية الملائمة . والشكل التالي يبين أثر تطبيق هذه السياسات :

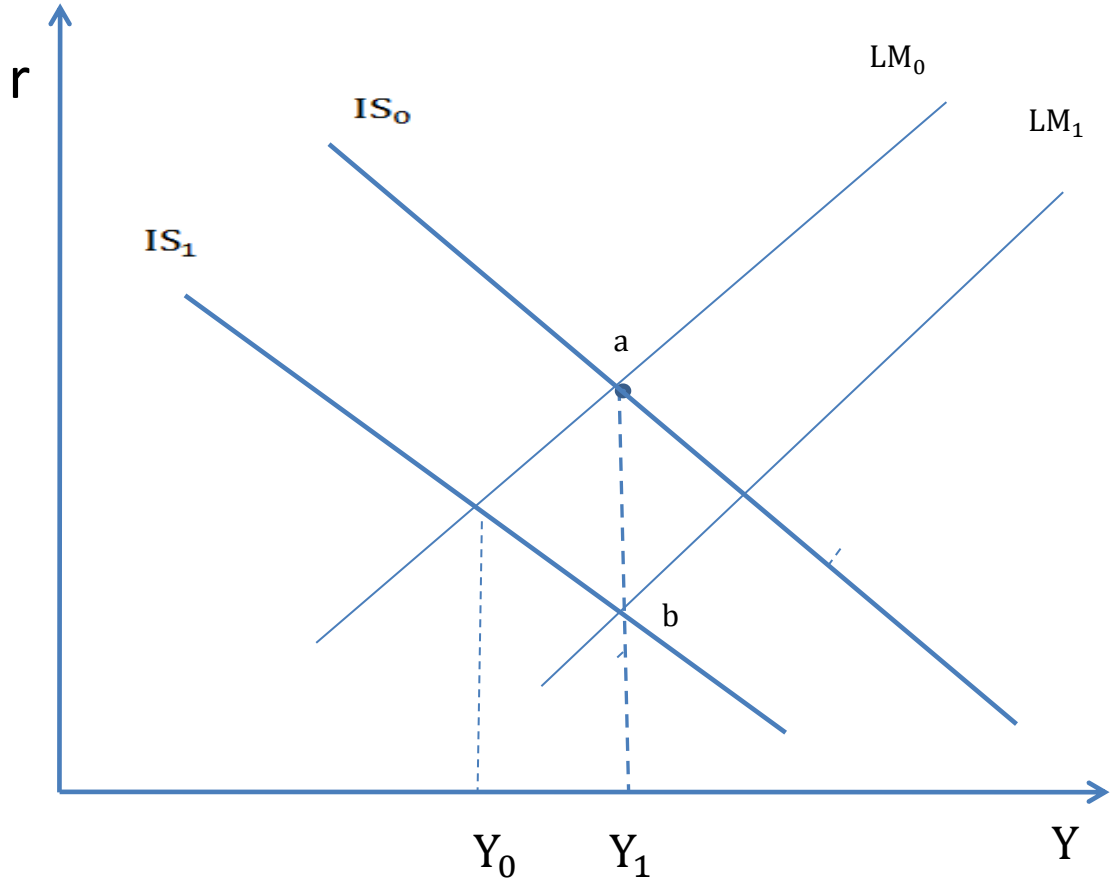

إن مرونة الأسعار لها نفس أثر السياسة النقدية أو الزيادة في الإنفاق . ففي حالة البطالة تهبط مستويات الأسعار والأجور ، وبإفتراض أن الانخفاض يكون بنفس النسبة حتى يبقى الأجر الحقيقي ثابت وبالتالي عدم تأثر مستوى توظف التوازن والذي مقداره b عند مستوي دخل التوظف الكامل Y_1 . إن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة عرض النقود الحقيقي $(\frac{m_0}{P})$ وبالتالي ينتقل منحنى LM_0 إلى اليمين وإلى الأسفل ويستمر في الانتقال إلى ان تختفي البطالة ،أي إلى حتي الوصول إلى مستوى دخل التوظف الكامل Y_1 وينطبق على منحنى LM_1 وتصبح الأسواق الثلاثة في وضع توازني . بالإضافة إلى زيادة عرض النقود الحقيقي فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الأرصدة الحقيقية (أثر بيجو) وبالتالي زيادة الإنفاق الذي يعمل على نقل منحنى IS_0 إلى الوضع IS_1.

وفي الحالة التي يكون فيها مستوي دخل التوازن أكبر من دخل التوظف الكامل فإن السياسات التوسعية لا تجدي لأنها تباعد الفرق بين هذين المستويين ، لكنه لمعالجة اختلال سوق العمل يحبذ تطبيق السياسة المالية والنقدية الانكماشية أو تكون المعالجة ذاتية عن طريق مرونة الأسعار.

3-5 دور السياسة المالية في علاج الإختلال في سوق العمل

لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي . فقد افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيًا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود ، و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل القومي ، كما اعتقد أن القصور في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات من القرن الماضي . و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة مستوي العمالة والتوظف ، ثم الإقتراب من الإستخدام الكامل للقوى العاملة .

فالدخل القومي التوازني –حسب ما يراه كينز– يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، و عند هذا المستوى التوازني قد يتحقق الإستخدام الكامل في سوق العمل أو يقل أو يزيد، لكنه أمر مقبول . وبالتالي يؤكد كينز علي أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف النمو، ومن ثم الاتجاه بالاقتصاد نحو الاستخدام الكامل في حالة عدم بلوغه .

وأوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائمًا ، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف ، كما أن الاقتصاد القومي أساسًا غير مستقر ، و من ثمَّ فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح الخلل في آليات السوق ، و ذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة .

من هنا كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، حيث بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل الكلاسيكي ورفضه لقانون ساي (Say's Law) للأسواق[11] ، وتلقائية وآلية التشغيل والوصول الي الاستخدام الكامل ، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف علي الطلب الكلي الفعال ، وإن الطلب لا يتحدد تلقائياَ عند المستوي الذي يحقق الاستخدام الكامل لموارد المجتمع المنتجة .

فوفقًا للتحليل الكينزي، فإن توازن الإستخدام الكامل لا يتحقق تلقائيًا كما تذهب إليه النظرية التقليدية، و إنما قد يتحقق عند مستوى أقل من الإستخدام الكامل، و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية التي يمكن أن تظهر في سوق العمل . أما الوضع الخاص فهو مستوي الإستخدام الكامل .

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر) و اتخذت مفهومًا وظيفيًا و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق ، فهي تعني وفقًا للمفهوم الكينزي ،

[11] Sowell, Thomas (1973), *Say's Law: An Historical Analysis*, Princeton University Press, ISBN 0-691-04166-0

مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي ، فقد تعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ، و لذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة ، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد القومي ككل ، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد[12] .

وعادة ما يتم توجيه السياسة المالية نحو البطالة لأن وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل بدون عمل يعد بمثابة إهدار لأحد عناصر الإنتاج المهمة في المجتمع(العمل) وبالتالي إنخفاض حجم الإنتاج المحتمل . فالبطالة تعني ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع بدون استخدام وبدون استثمار ، ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد البشرية . ومن الناحية الاقتصادية يعد العجز عن المساهمة في النشاط الاقتصادي هدر لأهم وأثمن المصادر المتاحة للاقتصاد ، حيث يترتب على هذا الهدر حدوث فاقد مهم يتمثل في الفارق بين الإنتاج الإجمالي الممكن والإنتاج الإجمالي الفعلي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى (كراس المال مثلا) في أنه غير قابل للتخزين ، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه لن يستخدم ابداَ .

وتتسبب البطالة أيضاً في نقص الدخل وضعف القوة الشرائية نتيجة لتراجع الناتج القومي الذي يؤدي إلي إنخفاض متوسط دخل الفرد للذين يعملون ، وينعدم دخل من استغنى عنهم من قوة العمل . وللسياسة المالية تأثيرها المباشر في الحد من آثار البطالة علي مستوى النشاط

[12] Whatmore, Richard (2001), *Republicanism and the French Revolution: An Intellectual History of Jean-Baptiste Say's Political Economy*, Oxford University Press, ISBN 0-19-924115-5

الاقتصادي : ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ، يتم الاستعانة بالسياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات لتعمل على زيادة الطلب الكلي (والطلب علي العمل) عن طريق تيار الإنفاق الحكومي مع اللجوء إلى العجز المنظم في الميزانية و استخدام الضرائب استخدامًا يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج ، ثم الخروج من حالة الكساد أو تحفيف حدته .

أما في فترات التضخم ، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى الاستخدام الكامل ، و بالتالي يتعرض الاقتصاد القومي لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار ، و عليه فإن السياسة المالية تستطيع أن تعمل على تخفيض أو تقليل الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لإمتصاص القوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول ، و هكذا يمكن ضبط التضخم أو وقفه على الأقل للتقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل أي خطر . وبالتالي فقد أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي التي ينتج عنها البطالة والتضخم ، حيث إن تغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي ، وبالتالي مستوى الناتج والاستخدام في سوق العمل ، حتي ولو كانت هناك مزاحمة من الحكومة علي إستثمارات القطاع الخاص ، كما أنَّ الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حيادية السياسة المالية ، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي ، و ذلك حسب مبدأ توازن الميزانية . فلقد ظهر جلياً نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة ، لأنه أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير و معالجة نتائج الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية .

و لقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي و القضاء على البطالة الإجبارية و المقنعة و رفع مستوي الإنتاج و الدخل القومي ، و منها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، و على هذا ظهر إلى جوار السياسة النقدية سياسة مالية تتفق معها وتستطيع أن تستخدمهما الدولة في التأثير علي النشاط الإقتصادي، بشكل يحقق من أهداف المجتمع.

ويمكن تلخيص أهم عناصر نجاح السياسة المالية كما يلي:

1. حجم الإيرادات العامة المتاحة للحكومة
2. مستوي الدين العام القائم علي الدولة
3. طرق وأساليب تخصيص الإنفاق الحكومي علي القطاعات الإقتصادية
4. درجة المنافسة ما بين الصناعات
5. الظروف الاقتصادية المحيطة بالإنتاج
6. مرونات العرض والطلب بصفة عامة

الفصل السادس : البطالة والتضخم

6-1 البطالة

تعتبر البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة ،بالرغم من اختلاف مضمونها في كل من هذه الاقتصادات، وقد أصبحت تمثل احد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، وقد احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته.

وهي عبارة عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة عند مستوى الأجر السائد في السوق .

ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. ويحسب معدل البطالة كالتالي : (عدد العاطلين / القوة العاملة) × 100

6-1-1 أنواع البطالة:

1. البطالة الاحتكاكية (الوظيفية): وهي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة ، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى . يمكن القول بان هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للعمال أو لأصحاب الأعمال .
2. البطالة الهيكلية: ويصعب أحيانا التفرقة بين الاحتكاكية والهيكلية إلا أن الأولى تنشأ بسبب نقص المعلومات كما ذكرنا ، بينما تنشأ الثانية نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لاختلاف نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق مما يؤدي إلى انعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة والمرغوب فيها .

3. البطالة الدورية (بطالة تدني الطلب الكلي): تنشأ في حالات الركود الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم تخفيض الطلب الكلي على العمل لمواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي (حيث تكون لزجة) .

4. البطالة الموسمية: وهي التي تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية وكذلك المرتبطة بالظروف المناخية كخدمات السياحة الصيفية .

5. البطالة المقنعة: وهي مستترة وغير ظاهرة ويعبر عنها البعض بأنها عدد كبير من العمال يشتركون في أعمال تتطلب عدداً أقل منهم (كما في القطاع الحكومي عندما توظف الدولة أعدادا متزايدة خوفا من البطالة) . بينما يرى البعض أنها تفسر الزيادة في مستوى التعداد السكاني الريفي عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي .

6 -1-2 النظريتان الأساسيتان في تفسير البطالة

أولهما : النظرية الكلاسيكية

يمكن أن نوضح كيف فسر الكلاسيك البطالة فيما يلي:

إن معدل البطالة يمثل عدد الأفراد القادرين علي العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني ، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية. والتي يعود سببها إلى طلب بعض العمال أجور أعلى بكثير من إنتاجيتهم الحدية . وفي حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى العرض وقوى الطلب سوف تعيده إلى وضعه التوازني (من جديد) عند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور، أي أن كل العمال الذين يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني .

فإذا ارتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني يتحقق فائض في عرض العمال، عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة التي لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة في الحصول على فرص عمل أخري ، الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض .

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سوف يتحقق فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال . وبذلك يتجه مستوى الأجر الحقيقي إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر الحقيقي التوازني . إذًا كما نلاحظ– وفقاً للفكر الكلاسيكي– فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة .

لذلك يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حدوث حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل ، واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن ظهورها إما أن يكون في صورة بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية (تلك التي تتواجد نتيجة لبحث العمال وإنتقالهم من وظيفة إلى أخرى)

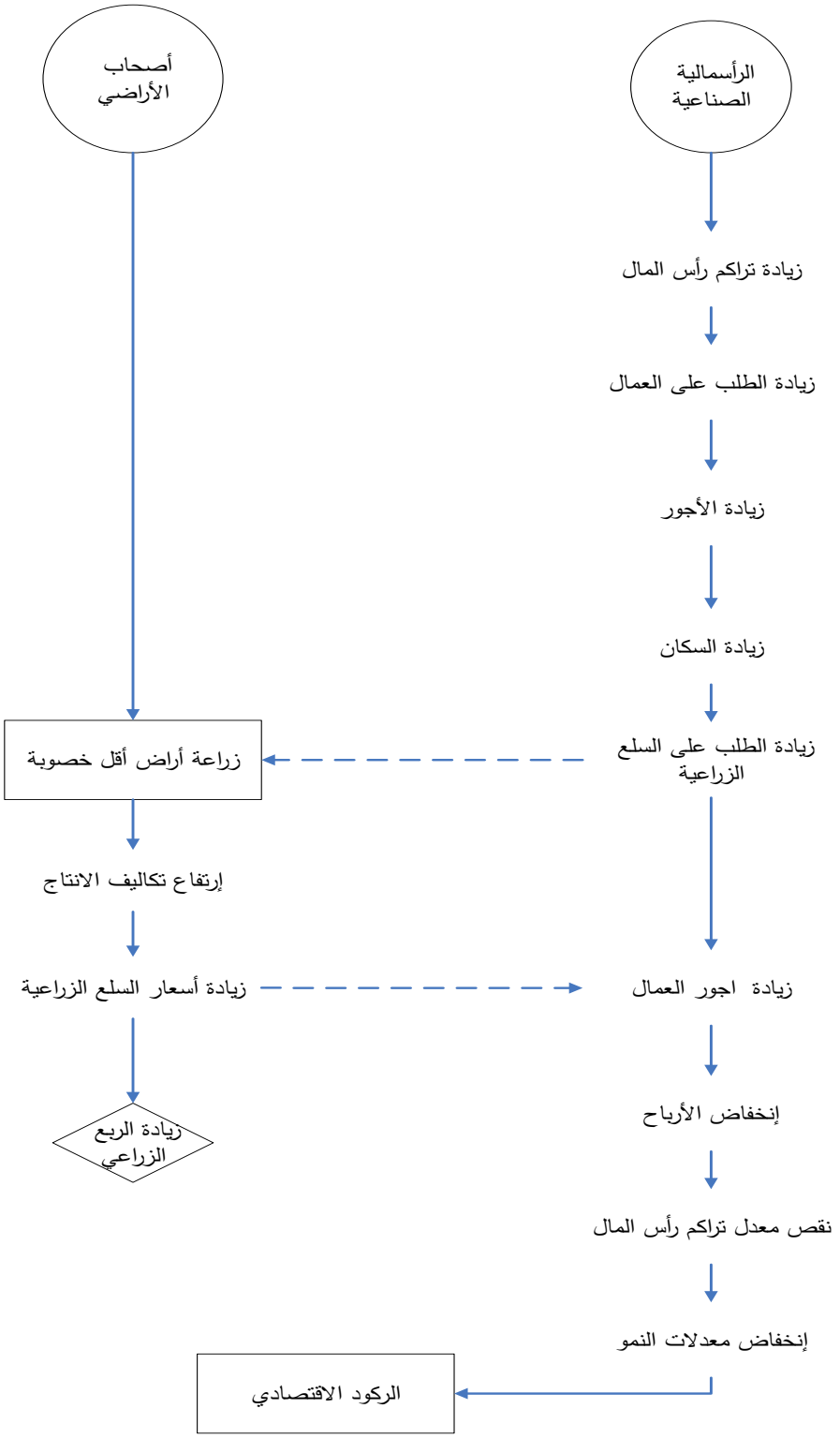

شكل رقم (6-1) مخطط تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي

ثانيهما: المدرسة الكينزية

بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكلة البطالة في العناصر التالية:

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي وذلك بعكس قانون ساي للأسواق (Say's Law of Markets) ، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه ؛
- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال. فقد توصل كينز (John Maynard Keynes) إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق عن استرجاع التوازن تلقائياً، كما كان يتوقع الكلاسيكيون في فترة الأزمة التي دامت طويلاً ، والتي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي ؛
- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلاً من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، والذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وتلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية ؛
- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل–الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل ، وبشكل تلقائي ، كما يعتقد الكلاسيك ؛
- حسب ما يرى الكلاسيك فإن الأسعار والأجور الحقيقية تتمتع بالمرونة أي قابليتها للتغير، أما بالنسبة لكينز (Keynes) فقد افترض أن كثيرًا من الأسعار والأجور النقدية تخضع للجمود ،

وتميل إلي الارتفاع أكثر من ميلها الي الإنخفاض ، وعادة ما تكون لزجة في المستويات المرتفعة .

فالفكر الكينزي أسهم بإضافة لبنة جديدة للفكر الاقتصادي تتمثل في تفسير جديد لمفهوم التوازن الاقتصادي من حيث مختلف الحالات التي يمكن أن يكون عليها سوق العمل . وذلك لرفضه فكرة البطالة الإرادية، وإمكانية الوصول إلى حالة من التوازن في كل الأسواق، ومنها سوق العمل، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق ، لكنه يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل . وعليه فقد استطاع وضع نظرية بديلة معارضة تمامًا للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى التشغيل الكامل ، كما شرح بوضوح لماذا لا تستطيع قوى السوق أن تؤكد لنا أن الطلب الفعال يتحدد تلقائيًا عند مستوى التشغيل الكامل؟ وأشار إلي أن مستوي التشغيل الكامل ما هو إلا أحد المستويات التوازنية الممكنة ، وأن هناك من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان مقتنعًا أنه من الضروري أن تأخذ الحكومة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية (المالية علي الأخص) للوصول بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال إحداث تغيرات في التشريعات الضريبية .

فإذا كان الجمع بين البطالة، والتوازن، من منظور الكينزي، قد لاقى ويلاقي رواجاً كبيراً لدى جمع غفير من الاقتصاديين، فإن أفكار المدرسة الكلاسيكية، التي تنفي إمكانية حدوث التوازن مع وجود بطالة، قد حظيت هي الأخرى بشبه إجماع لدى أجيال متعددة من الاقتصاديين إلى حين برز من الظروف الاقتصادية ، وتغير من علاقات الإنتاج، ما اقتضى التحول عن هذه النظرية وانحسارها إلى عالم النسيان لفترة غير قليلة من الزمن .

2-6 نظرية التوظف :

إن الدخل والناتج يمثلان وجهين لعملة واحدة ، وفي الاقتصاد الكلي يتحقق التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أي عندما تتعادل قيمة النقود التي يدفعها المشتريين مع قيمة ما يقدمه البائعين من سلع وخدمات منتجة . ونشير هنا إلى الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح ، فالأول لا تدخل فيه أي تعاملات مع العالم الخارجي وهو اقتصاد بسيط لا دور للحكومة فيه على عكس الآخر . وتعني حالة التوظف الكامل أن جميع الموارد (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) المتاحة في المجتمع مستغلة وتم توظيفها بالكامل . وهي من أمثل الحالات التي يتطلع إليها أي اقتصاد في العالم .

وهناك نظريتين للتوظف وهما : أولا النظرية التقليدية (الكلاسيكية) والتي أثبتت الأيام عدم صحتها وعجزها عن معالجة مشكلة البطالة عندما ظهر الكساد العظيم في 1929 م ، مما أدى بطبيعة الحال إلى ظهور النظرية الثانية وهي النظرية الحديثة (الكينزية Keynesian) والتي كان لها أهمية كبرى في الكشف عن جوانب كثيرة لمشكلة او ظاهرة البطالة : ففي عام 1937 م قدم الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) تفسيرا جديدا للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف الكامل في كتابه ، النظرية العامة للتوظف الفائدة والنقود ، والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالكشف عن البطالة واقتراح بعض الحلول المناسبة لها ، حتي ظهرت مشكلة التضخم الركودي وهو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة ، في الوقت ذاته.

لذلك يعتبر مفهوم التوظف الكامل من المفاهيم الأساسية المهمة في الاقتصاد، حيث يوضح هذا المفهوم الوضع الذي يكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، بحيث لا يوجد هناك عنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في الإنتاج معطلاً أو غير موظف. وبالتالي، يتم

استخدام جميع العناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد. وتجدر الملاحظة هنا، إلى إنه يتطلب توجيه العناصر الإنتاجية إلى أفضل توظيفات لها، بحيث يكون هناك كفاءة (Efficiency) في استخدام وتوظيف العناصر الإنتاجية النادرة او المحدودة . فمثلاً، لا يمكن في سياق هذا المفهوم القيام بتوظيف مهندس كسائق حافلة بل يجب القيام بإعادة توزيع الموارد (Reallocation of Resources) نحو استخداماتها المثلي حتي يمكن تفادي ظهور البطالة. وأخيرا يجب الاعتراف بعدم فاعلية الاعتماد علي ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل بشكل تلقائي إنما يتوقف ذلك مباشرة على مستوى الإنفاق (الطلب الكلي) والذي يتكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي التعامل مع العالم الخارجي . ويتبين من كتابات كينز (Keynes) ما دور الدولة من أهمية في إقامة التوازن للنظام الرأسمالي وبالتالي رفض الأطروحات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (Classical و Neoclassical). فقد ركز كينز (Keynes) على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك من جهة وطلب على سلع الاستثمار وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ، وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة. وبالنتيجة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال . ولتحقيق التوازن في الدخل القومي كان من اللازم بالنسبة لكينز (Keynes) أن يتعادل الادخار مع الاستثمار عن طريق الاشتقاق المنطقي من المعادلات التالية:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار
الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار

⇒

الدخل القومي = الناتج القومي
الإدخار = الاستثمار

وتتضح أهمية هذه الخلاصة في ضوء المستجدات التي عرفها النظام الرأسمالي في عهد كينز (Keynes) دعوة دخول مدخرين جدد إلى مجال التحكم في الادخار والاستثمار عبر الأسواق النقدية والمالية وهو ما لم يعايشه الكلاسيكيون (Classical) والنيوكلاسيك (Neoclassical) الذين لم يضعوا في الحسبان إمكانية

انفصال الادخار عن الاستثمار لأنهم اعتبروا كل ادخار هو استثمار وبالتالي فلا مجال لوجود خلل بينهما ، وهو ما أصبح ممكنا في عهد كينز الذي اعتبر الكساد والبطالة هما الحصيلة الموضوعية للخلل ما بين الادخار والاستثمار ومن ثم نادى بتدخل الدولة. فلو افترضنا مثلا أنه في فترة ما زاد حجم الادخار على الاستثمار فإنه حسب المنطق الكينزي (Keynesian) سوف يقل الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي. في هذه الحالة يتزايد المخزون السلعي في قطاع الأعمال عن مستواه الطبيعي وتتراكم السلع في المحلات التجارية وتنخفض الأسعار وتقل الأرباح ، الأمر الذي يؤدي الى إنخفاض حجم الناتج وتزايد الطاقة العاطلة وتحدث البطالة وينخفض مستوى الدخل القومي.

و مهما إختلفت التحليلات الإقتصادية لأسباب البطالة وآثارها وتفسيراتها ، إلا انه يجب أن نتذكر إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

1-ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منها على حجم البطالة

2-إرتفاع الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية.

3-عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص .

4-يعتمد معظم القياسات علي الصيغ الرياضية التي يستخدمها الجغرافيون عن طريق إستخدام تعداد السكان وتوزيعاتهم المختلفة في تحديد معدلات البطالة .

5-تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى ويتمثل أهم الاختلافات باختصار في النقاط التالية :

- السن القانوني للعمل وسن التقاعد أي الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العامل، حيث تختلف الحدود حسب التشريعات في كل بلد وذلك لقياس السكان النشطين؛
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، حيث أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلاً؛
- كيفية التعامل إحصائيًا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
- تبيان مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد الآخر على مسوح العمل كالعينات .

وقد يؤدي كل ذلك الي عدم الدقة في التعرف علي هذه المشكلة وأسبابها وأهميتها وإنعكاساتها علي الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة ، ناهيك عن إمكانية فشل السياسات الإقتصادية الرامية الي مكافحتها أو الحد منها .

6- 3 النظريات الاقتصادية الحديثة في تفسير البطالة

تعترف النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (Neoclassical and Classical) بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط بينما تقر النظرية الكينزية بوجود نوع آخر من البطالة هي البطالة الإجبارية والتي ترجع حسب رأي روادها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، في حين نجد نظريات أخرى- سماها البعض بالنظريات الحديثة المفسرة للبطالة- ترجع سبب وجود البطالة إلى وجود إختلالات في سوق العمل لها علاقة مباشرة بنشوء البطالة ، وبناء عليه سوف نتناول بالشرح بعض من أهم هذه النظريات كما يلي:

1-نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل

2- نظرية تجزئة سوق العمل

3- نظرية إختلال سوق العمل

4- نظرية البحث عن عمل

6- 3-1 نظرية التدفق والمخزون في سوق العملStock & Flow Theory of Labor

تشير النظرية الي نسبتان يحددان معدل البطالة- حسب هذا التعريف - في أي لحظة من اللحظات وهما :

أ)- معدل مشاركة السكان في القوى العاملة : والذي تعرفه بنسبة عدد المشاركين في القوى العاملة إلي عدد السكان ، فمع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلي إنخفاض معدل البطالة ، والعكس صحيح .

ب)- معدل العطالة بين المؤهلين للعمل والقادرين عليه : والذي تعرفه بأنه نسبة عدد العاطلين والمتعطلين عن العمل إلي عدد العاملين في القوى العاملة ، فمع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يؤدي ارتفاع هذه النسبة الي ارتفاع معدل البطالة ، والعكس صحيح .

لذلك فإن تغير معدل البطالة يتحدد بتغير أحد هاتين النسبتين أوكليهما ، ويتوقف الأثر النهائي علي محصلة جمع التغيرين الحادثين فيهما ، معاً . كما أن نمو معدل البطالة عبر الزمن يتوقف أيضا علي معدلات نمو إحدى هاتين النسبتين أو كليهما، عبر الزمن .

وبحسب هذه النظرية فإنه بالرغم من تركز إهتمام الرأي العام علي مستوي البطالة ومعدلاتها ، فإن تفهم محددات إنتقال الأفراد بين العمالة والبطالة يعد أمراُ ضرورياُ للتوصل الي الحل المثالي لعلاج مشكلة البطالة . فقد تكون البطالة لمجموعة ما مرتفعة بسبب الصعوبة التي يواجها أفراد هذه المجموعة في

الحصول علي عمل متي ما فقدوا وظائفهم الأصلية، أو بسبب صعوبة بقائهم في وظائفهم الحالية (طوعاُ أو كرهاُ) متي ما ظهرت وظائف أخري. أو انهم يدخلون في القوى العاملة ويخرجون منها مرات متكررة ، الأمر الذي يعني تأثر تيارات المتدفق و حركة المخزون من العاملين في سوق العمل ، لذا يتوقع المرء إرتفاع معدل البطالة أو إنخفاضه بعد كل حركة من هذه التحركات ، وظهور الحاجة الي سياسات إقتصادية مختلفة لمواجهة التغيرات المتعددة التي تنشأ في معدلات البطالة سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض ، وفي جميع الأحوال فإن الذي يهمنا هو معرفة أي من هذه الأسباب مسؤول بدرجة اكبر عن إرتفاع معدل البطالة .

ويمكن أن نوضح بصورة محددة أن معدل البطالة ، U ، في الحالة التي تتوازن فيها التدفقات العمالية الداخلة مع الخارجة من البطالة ، يمكن قياسه بالمقدار :

$$U = \frac{1}{1+E} X100$$

حيث إن :

$$E = \frac{(P1+P2)\,P3+(P1)(P4)}{(P1+P2)P5+(P2)(P6)}$$

وبتعريف كل من مكونات البسط والمقام، في هذا المقدار، كما يلي :

P1: نسبة الداخلين إلي القوى العاملة ممن لديهم وظائف

P2: نسبة الداخلين إلي القوى العاملة وليس لديهم وظائف (ويبحثون عنها)

P3: نسبة الذين يتحولون من عاطلين إلي عاملين

P4:نسبة الذين يتحولون إلي غير مشاركين في القوى العاملة